ESCR-NET

التقرير السنوي للعام 2017

الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

"الشبكة موجودة من خلال عمل الأعضاء المشترك في 75 دولة ، ملتزمون ببناء "حركة عالمية لجعل حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية حقيقة واقعة للجميع

المجالات الاستراتيجية

تنبثق حقوق الإنسان من فهم مفاده بأن كل شخص يتمتع بالكرامة، ومن المطالبة بالمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتنا، ومن توقع الرفاه المادي لأسرنا ومجتمعاتنا المحلية. ويُعتبَر الإفقار والتجريد من الملكية - ولاسيما في ظل وفرة عالمية - فشلاً لنظامنا الاقتصادي، يتضخم بفعل حالات متداخلة من عدم المساواة والتركيز المتزايد للسلطة والثروة. وتقوض هيمنة الشركات على مؤسساتنا الحكومية وصنع القرار الحكومي المصلحة العامة والديمقراطية، ما يؤدي في بعض الأحيان إلى مزيد من القمع مع الفشل في التصدي لتغير المناخ والتحديات العالمية الأخرى. وتقدم حقوق الإنسان إطاراً للمطالب المشتركة، وتعزز شرعية نضالنا، وعند تجسيدها في القانون، تقدم أدوات لاستكمال التعبئة الشعبية والمناصرة الموجهة

ومع دعم مركزية الحركات الاجتماعية والمجتمعات المحلية المتأثرة، يدفع أعضاء الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التطور المستمر لإطار حقوق الإنسان لمواجهة الظروف العالمية المتطورة. وسواء كانت الدول تواجه آثار تغير المناخ أو تدخل في اتفاقيات اقتصادية دولية، لا تنتهي التزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان عند حدودها. وتقع على عاتق الشركات الأم مسؤولية الإجراءات التي تتخذها الشركات التابعة لها، ويتعين التحقق من الأثر غير المبرر للشركات على المؤسسات الحكومية. وتُعتبَر مواجهة عدم المساواة الجوهري المتمثل في أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر أو غير المدفوعة الأجر المناسب أمراً أساسياً لتعزيز العمل والحمايات الاجتماعية. وتمتلك الأرض قيماً اجتماعية وثقافية وإيكولوجية، ويجب أن تكون المجتمعات المحلية محورية في تحديد استخدامها تحت قيادة المركزية للقيادات القاعدية والقيادات النسائية. وغالباً ما تصطدم نقاط التفاهم هذه بالنماذج السائدة للتنمية، ومع ذلك هناك مجالات لتشكيل الخطاب العام حيث تشكك مجموعات متزايدة من الناس في العلاقات الاجتماعية القائمة، وتعزز المساءلة عن الانتهاكات الجوهرية، وترفع البدائل - التي غالباً ما تمارسها مجموعات السكان الأصليين منذ فترة طويلة أو تنبثق من المجتمعات المحلية للفقراء والمهمشين

وعمل الأعضاء سوية لاستخدام هذه المجالات للنهوض بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، وبنوا على نتائج اجتماعهم الاستراتيجي العالمي في تشرين الثاني / نوفمبر 2016. وأعطى الأعضاء الأولوية للعمل الجماعي الجديد في شأن السياسة الاقتصادية، إذ عينت الشبكة أول منسق برنامج مخصص للفريق العامل المعني بالسياسات الاقتصادية. واستهدف التركيز الجديد التواصل الاستراتيجي والتعميم ودور التوثيق الذي تقوده المجتمعات المحلية. وسهّل الفريق العامل المعني بمساءلة الشركات اجتماعاً استراتيجياً بين الأقاليم جمع حركات اجتماعية ومنظمات من المجتمع المدني لمواجهة هيمنة الشركات، وبدأ في تحديد إصلاحات تشريعية وسياسية نموذجية وعمل لتطوير أدوات للمناصرين. وجمع الفريق العامل المعني بالمرأة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عمليات تبادل للقيادات العمالية النسائية القاعدية، في حين سهل المناصرة الموجهة والتدخلات القانونية. وعززت إجراءات الفريق العامل المشترك لمواجهة التجريد الواسع النطاق من الملكية - بالاعتماد على نقاط القوة المتنوعة للأعضاء في كل منطقة - الاعتراف بين الأعضاء بأن "نضالك هو نضالي"

والشبكة موجودة من خلال العمل الجماعي للأعضاء في 75 دولة، وهي ملتزمة ببناء "حركة عالمية لجعل حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية حقيقة واقعة للجميع". وأصبح هذا التعاون ممكناً بفضل مساهمات العديد من الشركاء وتثريه مجموعة متنامية من الحلفاء. وإذا كنتم شاركتم ودعمتم هذه الجهود، فنحن نشعر بالامتنان؛ وإذا كنتم جدداً على الشبكة، فأنتم مرحب بكم. فبناء عالم ننتمي إليه جميعاً - عالم يؤكد كرامتنا المشتركة ويضمن حقوقنا العالمية في الرفاه والمشاركة - سيعتمد علينا جميعاً

بفائق الإحترام

مجلس الشبكة

عملنا

أهدافنا المشتركة

المطالبة ببدائل مشتركة للنموذج الاجتماعي - الاقتصادي السائد، تستند إلى تصور شامل للجميع لإنجاز أهداف حقوق الإنسان والعدالة البيئية؛

إعطاء الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مكانة مركزية في المناقشات العامة، واتخاذ القرارات، والهياكل والممارسات، وتكثيف الاستراتيجيات عبر الشبكات للتحقيق، والتعميم، والعمل الاستراتيجي والحملات، والانتباه إلى أدوار الدول والشركات والجهات الفاعلة الأخرى؛

تحقيق العدالة في ما يخص انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الممنهجة، والسعي للمساءلة الفعالة والقوانين وسبل الانتصاف والتنفيذ عن طريق المقاربات التشاركية؛

مكافحة القمع المتنامي، وتعزيز مصداقية وقدرة المدافعين عن حقوق الإنسان وربط الأعمال الانتقامية بالقضايا الأساسية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

تعزيز الصلات بين النضالات المتنوعة، وتحدي الظروف العالمية المشتركة، وإبراز تحليل وقيادة الحركات الاجتماعية؛ **وتفعيل نهج عابر للقطاعات في الممارسة العملية،** وإعطاء تحليل جندري وتوجيه من المجتمعات المحلية التي تواجه أشكالاً متداخلة من القمع والاستغلال والتجريد من الملكية

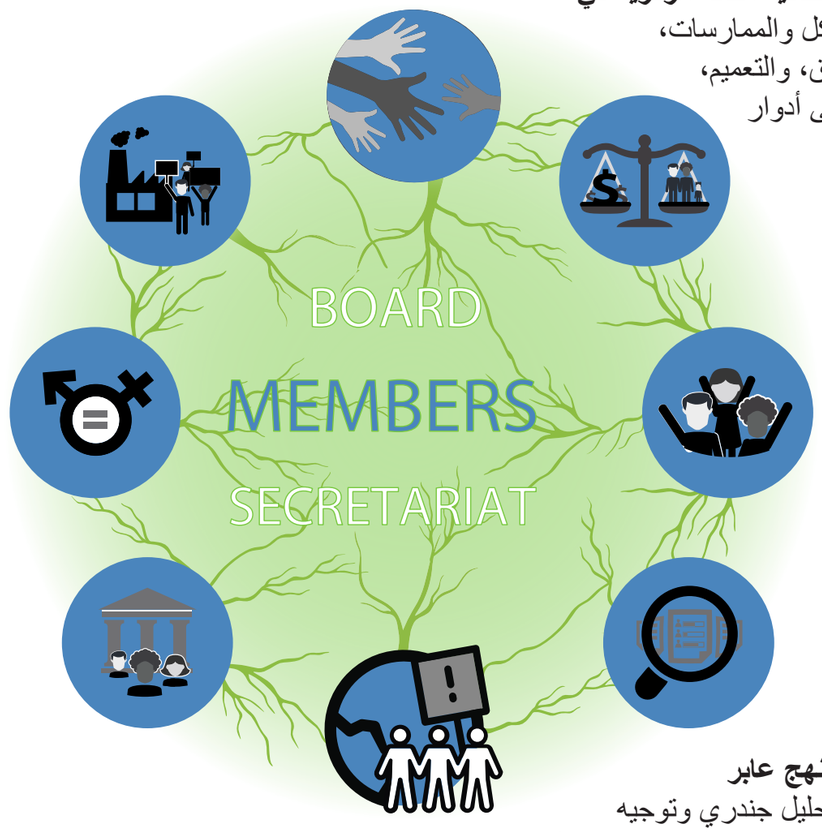

نموذج العمل لدينا

نحن أعضاؤنا. الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هي شبكة يقودها الأعضاء. ونعمل معاً لبناء تحليل مشترك وتحديد للاستراتيجيات والقيام بعمل جماعي، من خلال **الفرق العاملة** الخاصة بنا في شكل أساسي: المرأة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومساءلة الشركات، والتقاضي الاستراتيجي، والسياسة الاقتصادية، والرصد، والحركات الاجتماعية

تقوم الفرق العاملة سنوياً بتقييم تقدمها، ومراجعة الأهداف، وتحديد أولويات الإجراءات الجماعية كجزء من خطط العمل المشتركة. ومن خلال تسخير القوة الجماعية لشبكتنا للتصدي للتهديدات العاجلة للمدافعين عن حقوق الإنسان، تنسق الشبكة **نظام التضامن**. ويرشد كل عملنا مجلس الشبكة الذي ينتخبه الأعضاء ويتألف من بينهم على أساس مبادئ التنوع الإقليمي، والتوازن بين الجنسين، وإشراك المجموعات القاعدية. وتعمل الأمانة لتسهيل الإجراءات المذكورة أعلاه والعمل الجماعي لأعضاء الشبكة

وأكد الأعضاء خلال اجتماعنا الاستراتيجي العالمي الأخير على أن **الميثاق المشترك للنضال الجماعي** عبارة عن تحليل مشترك للظروف المشتركة وحالات عدم المساواة المتعمق، ما أدى إلى إفقار المجتمعات المحلية وتجريدها من الملكية في كل أنحاء العالم. ويقدم الميثاق لمحة عامة عن القوى العالمية التي تؤثر في الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية والحضرية في جنوب العالم وكذلك شماله. كذلك يحتوي على رؤية ناشئة لتشكيل الوحدة بين النضالات ويُختتَم بنقاط إجماع أولية تتعلق بالمطالب المشتركة للعدالة وقد تدعم حملة عالمية أو إجراءات منسقة تماشياً مع مهمة الشبكة "لبناء حركة عالمية لجعل حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية حقيقة واقعة للجميع"

الفريق العامل المعني بالمرأة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ينهض بحقوق المرأة المتعلقة بالأرض والإسكان والموارد الطبيعية وعند تقاطع النساء والعمل، بالإضافة إلى دعم شبكتنا الأوسع نطاقاً في تفعيل التحليل والنهج الجندريين العابرين للقطاعات

الفريق العامل المعني بمساءلة الشركات ينسق الإجراءات الجماعية ويبني القدرة على تحدي الحالات الرمزية لتجاوز الشركات، ويدعو إلى هياكل جديدة للمساءلة والعلاج. وهو يشارك في المناصرة الجماعية، والحملات، والبحوث التعاونية، وبناء القدرات بين الأعضاء، ويواجه بنشاط هيمنة الشركات على المؤسسات الحكومية وصنع القرار الحكومي

الفريق العامل المعني بالسياسات الاقتصادية يسعى إلى تطوير تحليل نقدي للنظام الاقتصادي العالمي من خلال إطار حقوق الإنسان، وتسهيل المناصرة الجماعية لتحدي الهياكل والسياسات غير العادلة، وتعزيز نماذج بديلة للتنمية

الفريق العامل المعني بالرصد يبني أدلة مقنعة لمناصرة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بهدف ضمان تصرف الدول والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى وفق التزاماتها في مجال حقوق الإنسان. وهو يفعل ذلك من خلال تسهيل التعلم المتبادل وتبادل المعرفة، وتعميق التحليل النقدي، وتنسيق العمل الجماعي للنهوض بإعمال حقوق الإنسان في الممارسة، وتعزيز التركيز على نطاق الشبكة على الرصد بقيادة المجتمعات المحلية

الفريق العامل المعني بالتقاضي الاستراتيجي يهدف إلى ضمان المساءلة حول انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال تعزيز الوصول إلى الأحكام القضائية الفعالة والعلاجات الفعالة في الأنظمة المحلية والإقليمية والدولية، ووضع نماذج سياقية في شأن التنفيذ وإتاحة الموارد للمناصرين

الفريق العامل المعني بالحركات الاجتماعية والمجموعات القاعدية يبني التضامن ويسهل التعلم المتبادل ويعمق التحليل المشترك ويغذي التحالفات العالمية، مع تعزيز المشاركة والقيادة الفعالة للقادة على مستوى القاعدة في كل مجالات العمل الجماعي لشبكتنا

الميثاق المشترك عزز عزمنا. عمل الميثاق المشترك للنضال الجماعي، الذي طُوِّر في الأصل من قبل الحركات الاجتماعية في شبكتنا، لتنوير اتجاه المشاريع الجماعية في الفرق العاملة

وانطلاقاً من التزامها بإجراء تحليل منهجي للأنظمة الاقتصادية، رحبت الشبكة **بأول منسق متفرغ لدينا للفريق العامل المعني بالسياسات الاقتصادية**

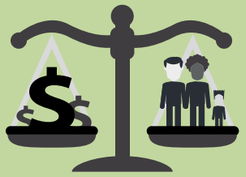

وبعد سنوات من **توثيق الشبكة لها والمناصرة ضدها، سحبت شركة "بوسكو" رسمياً اقتراحها لإنشاء مجمع التعدين الفولاذ في أوديشا بالهند** - وهو مشروع كان من المقرر أن يؤدي إلى تهجير ما يصل إلى 20 ألف شخص. المجتمع لا يزال يطالب مشروع الإنهاء الكامل في مواجهة الاستثمار المحتمل من رأس المال المحلي

وفي العام 2017، واصل أعضاء الشبكة الاحتشاد والمقاومة في شكل استباقي عندما تعرضت مجتمعاتهم المحلية وسلامة المدافعين عن حقوق الإنسان إلى التهديد

وأُطلِق سراح ناشط من مصر من السجن، بعدما طالبنا في شكل جماعي الحكومة المصرية بإطلاق سراحه

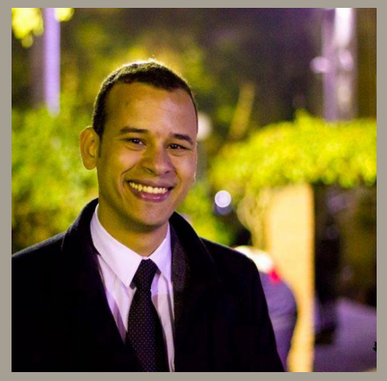

وتردد صدى قوة هذه الدعوة لدى أعضاء الشبكة في نيجيريا وكولومبيا، حيث كان المدافعون عن حقوق الإنسان يواجهون تهديدات مماثلة إذ اكتسبت مصالح الأعمال نفوذاً غير مبرر في مجتمعاتهم المحلية

ومن جنوب أفريقيا إلى غواتيمالا إلى ليبيريا إلى كمبوديا، سهلنا اتصالات بين الأعضاء توفر حماية مادية مباشرة للمدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للتهديد

وتضعنا هذه الاتصالات في وضع يمكننا من مناصرة حماية المدافعين عن حقوق الإنسان في المعاهدة الملزمة المتعلقة بالأعمال وحقوق الإنسان التي يجري تطويرها حالياً من خلال مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة

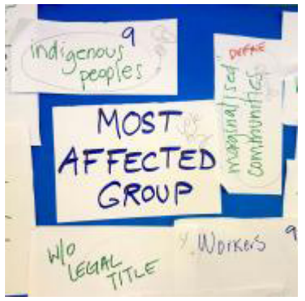

وعندما كانت **لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة للأمم المتحدة** تكتب تعليقها العام على الأعمال، ساعدت مناصرتنا الجماعية على ضمان اشتمال التعليق على لغة تتحدث عن تضارب المصالح ومكافحة الفساد

ومن خلال إبراز التحديات الفريدة وغير المتناسبة التي تواجهها النساء والفتيات عندما تكون الشركات وراء انتهاكات حقوق الإنسان، حضت "نسويات من أجل معاهدة ملزمة" - وهي جماعة يقودها إجمالاً أعضاء في الشبكة - معاهدة الأمم المتحدة الخاضعة للتطوير في شأن الأعمال وحقوق الإنسان على احتضان منظور نسوي.

#Feminists4BindingTreaty
#StopCorporateAbuse

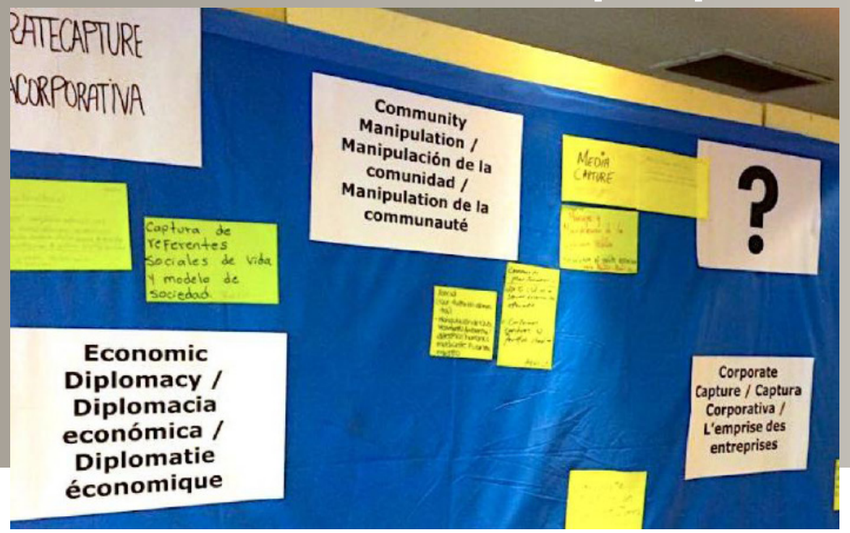

وساعدت الشبكة في إيصال تحليل النساء وقيادتهن القاعدية إلى مساحات متعددة، ما عزز التنسيق والتعلم بين الحركات. وحدد أعضاء وحلفاء للشبكة عابرون للقطاعات مظاهر هيمنة الشركات وأبرزوها ووثقوها

وكشف إطار هيمنة الشركات في شكل جماعي ومن خلال الأنشطة المحلية عن القواسم المشتركة ويسّر المناصرة الدولية في شأن الأعمال وحقوق الإنسان وتغير المناخ والتنمية المستدامة

وبواسطة تحليل جندري قوي، دعم أعضاء الشبكة تطوير تعليق عام للجنة في شأن الأراضي

وبعد تدخل أعضاء الشبكة في القضية من خلال توفير مواد دولية ومقارنة، ، أكدت اللجنة أن الحق في الحصول على سكن ملائم مخول لجميع الأشخاص - بما في ذلك المستأجرين في السكن العام والخاص

تربط الشبكة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أكثر من 280 منظمة غير حكومية وحركة اجتماعية ومناصرين في أكثر من 75 بلداً لبناء حركة عالمية لجعل حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية حقيقة واقعة للجميع

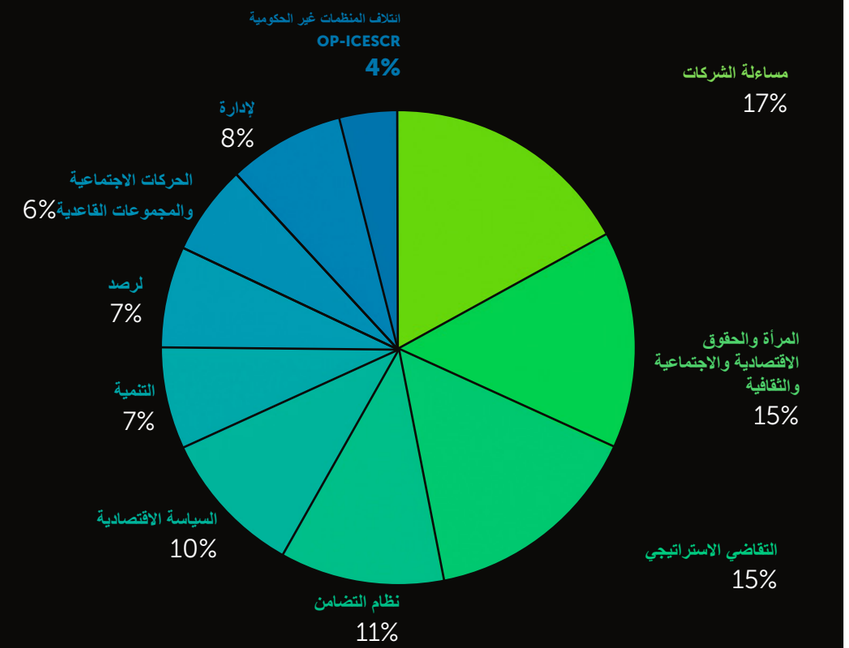

I.

إجمالي الإيرادات	$1,265,463
إجمالي الإنفاق	$1,321,102

شكراً جزيلاً

من خلال الدعوة المشتركة والتبادلات الاستراتيجية وإجراءات التضامن، كانت مساهمات الأعضاء حيوية بالنسبة للآثار الجماعية للشبكة. وتعبر الشبكة عن امتنانها لمجموعة متنامية من الحلفاء والشركاء الذين شاركوا موارد مالية عززت شبكتنا وحافظت عليها في العام 2017، بما في ذلك

FORD FOUNDATION

WALLACE GLOBAL FUND
For a sustainable future

AMERICAN JEWISH WORLD SERVICE

SIGRID RAUSING TRUST

OPEN SOCIETY FOUNDATIONS

PROTECTDEFENDERS.EU

ESCR-Net
Red-DESC
Réseau-DESC

الشبكة العالمية
للحقوق الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية

facebook.com/escrnet
twitter.com/escrnet
twitter.com/escrnet_ar

Tel: +1 212.681.1236
info@escr-net.org
www.escr-net.org

الشبكة العالمية- ESCR-Net
للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
والثقافية

© ESCR-Net